الأمم المتحدة

A/74/61–E/2019/4

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 November 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم، وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام ٢٠١٩
٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ – ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٩
البند ١٩ (ب) من جدول الأعمال
المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: التنمية الاجتماعية

تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها

تقرير الأمين العام

موجز

يُركِّز هذا التقرير، المقدَّم استجابة لقرار الجمعية العامة ٧٢/١٤٥، على الاتجاهات الأسرية والمبادرات الأخيرة التي اتخذتها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني صوب تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها.

211218 191218 18-19948 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٧٢/١٤٥، أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والسبعين، من خلال لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن تنفيذ الدول الأعضاء والوكالات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لأهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها.

٢ – وأهابت الجمعية العامة في ذلك القرار بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة أن تواصل، بالتشاور مع المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة، تقديم المعلومات عن أنشطتها، بما في ذلك بشأن الممارسات الجيدة، دعماً لأهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها، لكي تُدرج في تقرير الأمين العام.

٣ – ودعت الجمعية العامة كذلك ”الدول الأعضاء إلى الاستثمار في مجموعة متنوعة من السياسات والبرامج ذات المنحى الأسري ... وذلك من أجل دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“.

٤ – ويتضمن هذا التقرير تحليلاً للاتجاهات الأسرية، مع التركيز على الفقر والحماية الاجتماعية، وتحقيق التوازن بين العمل والأسرة، والعمل غير المدفوع الأجر، ودور الأسر في المجتمعات الشاملة للجميع (الفرع ثانياً). ويقدم التقرير معلومات عن المبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء (الفرع ثالثاً) ومنظومة الأمم المتحدة (الفرع رابعاً) استناداً إلى الردود على مذكرة شفوية أرسلتها الأمانة العامة. ويوجز التقرير أيضاً المبادرات ذات الصلة التي اتخذتها منظمات المجتمع المدني التي تعاونت مع شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن قضايا الأسرة (الفرع رابعا).

ثانيا – الاتجاهات الأسرية

ألف – الفقر والحماية الاجتماعية

٥ – الأسر التي تعيل أطفالا صغارا هي الأكثر عرضة للفقر المدقع، حيث تشير البحوث إلى أن أكثر من ٢٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة في العالم النامي يعيشون في أسر معيشية معدمة[(١)]. ويستمر انتقال الفقر من جيل إلى جيل، وتشير البيانات الحديثة إلى أن احتمالات العيش في فقر مدقع تزيد بمقدار الضعف عند الأطفال عنها عند الكبار، حيث يعيش ٣٨٥ مليون طفل على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم[(٢)].

٦ – ومع ذلك، فقد تراجعت نسبة أسر العالم التي تعيش في فقر مدقع إجمالاً خلال العقدين الماضيين، من ٢٦,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٩,٢ في المائة في عام ٢٠١٧[(٣)]. وعزت الحكومات

(١) انظر: World Bank and United Nations Children’s Fund, *Ending Extreme Poverty: A Focus on Children* (New York, 2016).

(٢) انظر: Eurostat, “Europe 2020 indicators: poverty and social exclusion”, May 2018. متاح على https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Europe_2020_indicators_-_poverty_and_social_exclusion#Which_groups_are_at_greater_risk_of_poverty_or_social_exclusion.3F (تم الاطلاع عليه في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

(٣) انظر: United Nations, *The Sustainable Development Goals Report 2018* (United Nations publication, Sales No. E.18.I.6).

هذا النجاح إلى حد كبير إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التحويلات النقدية وغيرها من البرامج التي تستهدف الأسر التي تعيش في فقر. وعلى سبيل المثال، تشير تقييمات التحويلات النقدية المشروطة للأسر التي تعيل أطفالاً إلى آثار إيجابية متعددة، منها حدوث أوجه من التحسن في ظروف العيش، وتقلص انتشار الفقر، وزيادة الإنفاق على الغذاء، وتحسن فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية. وتُيسِّر التحويلات أيضاً الاستثمارات العائلية في رأس المال البشري وتنطوي على إمكانية تعزيز المساواة بين الجنسين[٤].

٧ - وفي عام ٢٠١٧، أفاد ١٣٨ مكتباً قطريا تابعا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) (صعوداً من ١٢٤ مكتباً في عام ٢٠١٤) عن وجود نظم حماية اجتماعية وطنية عاملة. وتشير بيانات اليونيسف إلى شمول برامج التحويلات النقدية الحكومية لقرابة ١٨٢ مليون طفل على الصعيد العالمي، بعد أن كان العدد ١٤٦ مليون طفل في عام ٢٠١٤[٥].

٨ - ورغم هذه الاتجاهات الإيجابية، لم يكن سوى ٤٥ في المائة من سكان العالم بحلول عام ٢٠١٦ مشمولين فعلياً باستحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية[٣]. وتشير تقديرات الحماية الاجتماعية المصممة لمعالجة الفقر والاستبعاد إلى أن ربع الأسر المعيشية على الصعيد العالمي فقط هي التي تحصل على استحقاقات نقدية. والتغطية بالغة التفاوت بالنسبة للأطفال، حيث يفتقر نحو الثلثين منهم، أو ١,٣ بليون طفل، إلى تغطية الحماية الاجتماعية[٦].

٩ - وعلاوة على ذلك، تشير التقييمات إلى أن التحويلات النقدية وحدها لا تكفي لانتشال الأسر من هوة الفقر. فمن الضروري إتاحة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. ورغم أن الصعوبات المالية تجعل من العسير توسيع نطاق التغطية بالحماية الاجتماعية، فإن البحوث تشير إلى أن الضرائب التصاعدية لأغراض إعادة التوزيع من أجل حماية أشد الأفراد ضعفاً والأسر التي تعيل أطفالاً صغاراً يمكن أن تساعد في علاج الوضع[٤].

باء - التوازن بين العمل والأسرة والعمل غير المدفوع الأجر

١٠ - تعزز التدابير الرامية إلى تيسير التوازن بين العمل والأسرة والاستفادة منها من جانب الرجال والنساء المساواة بين الجنسين في سوق العمل ومكان العمل. وتوجز المفوضية الأوروبية عدة عناصر تسهم في تحقيق التوازن بين العمل والحياة، مثل خدمات رعاية الطفل، والإجازة الوالدية والعائلية، ونظم المزايا الضريبية، وترتيبات العمل. وتتعزز الفوائد التي تدرها هذه الأدوات السياساتية حينما يجري تنفيذها معاً.

١١ - وألزم الاتحاد الأوروبي، في توجيه مجلسه رقم 2010/18/EU، الدول الأعضاء بكفالة حد أدنى قدره أربعة أشهر من الإجازة الوالدية لكل من الوالدين، وتستغرق الإجازة ما يصل إلى ثلاث سنوات أو أكثر. وأُدخلت في بعض البلدان تدابير إضافية لتشجيع الآباء على أخذ إجازة والدية، من خلال

(٤) انظر: United Nations Children's Fund, *Key Findings on Families, Family Policy and the Sustainable Development Goals: Synthesis Report* (Florence, 2018).

(٥) انظر: United Nations Children's Fund, *Annual Results Report 2017: Social Inclusion* (New York, 2017).

(٦) استناداً إلى رد منظمة الأمم المتحدة للطفولة على المذكرة الشفوية.

الأنصبة أو الحوافز غير القابلة للتحويل للأسر حيث يحصل كلا الوالدين على إجازة والدية أو خيارات مرنة مثل العمل بدوام جزئي.

١٢ - وشهدت السنوات الأخيرة إدخال وتوسيع ترتيبات الدوام المرنة، بما في ذلك ساعات العمل المتداخلة وادخار وقت العمل والعمل بدوام جزئي وساعات العمل المرنة والعمل عن بعد، في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[٧].

١٣ - وصار الاعتراف في جميع مناطق العالم بالعمل غير المدفوع الأجر، الذي تضطلع به النساء في غالب الأحيان، جانباً متزايد الأهمية من جوانب تحقيق التوازن بين العمل والأسرة. واستناداً إلى بيانات واردة من ٩٠ بلداً، أنفقت النساء بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٦ ما يقرب من ثلاثة أضعاف ساعات العمل المنزلي والرعاية غير المدفوعة الأجر مقارنة بالرجال[٣]. وتشير بيانات واردة من ١٧ بلداً من أمريكا اللاتينية إلى أن النساء في المنطقة ينفقن ما بين خُمس وثلث وقتهن كل أسبوع في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، بينما ينفق الرجال حوالي ١٠ في المائة من وقتهم في هذه الأعمال[٨]. وعلاوة على ذلك، وبسبب حجم أفقر الأسر المعيشية ومعدلات الإعالة بها، تنفق النساء في هذه الأسر ما يصل إلى ٦٥ ساعة أسبوعياً في العمل غير المدفوع الأجر، بينما تنفق النساء المنتميات إلى شريحة الخمس الأعلى ٢٠ إلى ٤٠ ساعة أسبوعياً، بحسب البلد. وبالنسبة للرجال، لا يوجد اختلاف كبير بين الأسر المعيشية ذات الدخول المختلفة، الأمر الذي يشير إلى أن الفجوة بين الجنسين أوسع وأقل إنصافاً في الأسر المعيشية الأدنى دخلاً، بسبب فجوة اقتصادية تتداخل معها[٩].

١٤ - وحتى حينما يكون بوسع النساء الحد من الوقت المنفق على الأعباء المنزلية عن طريق شراء الخدمات والتكنولوجيا، فإن الفجوة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية لا تتقلص، وتبقى هناك فجوة واسعة بين عدد الساعات التي ينفقها كل من الرجال والنساء على العمل غير المدفوع الأجر، بغض النظر عن السن أو الحالة العائلية أو المهنة. ولذا فثمة حاجة متنامية إلى سياسات تشجع على دخول النساء إلى سوق العمل أو الاستفادة من مصادر أخرى للدخل، إلى جانب سياسات تشجع على تقاسم المسؤوليات في المنزل[٩].

جيم - الأسر والمجتمعات الشاملة للجميع

١٥ - تضطلع الأسر بدور لا غنى عنه في تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة من خلال إسهاماتها في تربية الجيل المقبل المكوَّن من مواطنين أصحاء ومنتجين. ورغم ما للأسر

(٧) انظر: European Institute for Gender Equality, *Poverty, Gender and Intersecting Inequalities in the EU. Review of the Implementation of Area A: Women and Poverty of the Beijing Platform for Action* (Vilnius, 2016).

(٨) انظر: Economic Commission for Latin American and the Caribbean, Social Panorama of Latin America 2016 (Santiago, 2017).

(٩) انظر: Economic Commission for Latin American and the Caribbean, *Equality and Women's Autonomy in the Sustainable Development Agenda* (Santiago, 2016).

من أهمية بالغة في صنع السلام على صعيدي الفرد والأسرة المعيشية، فإنها قد تحتاج إلى مد يد العون لها في تطوير المهارات اللازمة لبناء علاقات سلمية[١٠].

١٦ - والقضاء على العنف بجميع أشكاله جزء لا يتجزأ من تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع، وفقاً للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية ١٦-٢. وتشير البحوث إلى أن قرابة ٨ من كل ١٠ أطفال ممن تتراوح أعمارهم بين عام واحد و ١٤ عاماً في ٨١ بلداً نامياً بالأساس يخضعون لشكل من أشكال العدوان النفسي و/أو العقاب البدني بصورة منتظمة في المنزل. وفي أغلب هذه البلدان، يتعرَّض أكثر من نصف الأطفال لأشكال عنيفة من التأديب[١١].

١٧ - ورغم انتشار الممارسة المتمثلة في التأديب العنيف للأطفال، فثمة توافق متزايد في الآراء على أن الدول لديها دور تضطلع به في إنهاء هذه الممارسة. وتسهم مساعدة الوالدين في فهم أهمية التأديب الإيجابي غير المتسم بالعنف في نمو الطفل وأهمية التواصل الوثيق والفعال بين الوالدين والأطفال في الحد من ممارسات التأديب العنيف. ويمكن القيام بتدخلات للتثقيف في مجال تنشئة الأطفال ضمن الأسرة والمجتمع، وهذه التدخلات يمكن أن تكون أكثر فعالية إذا تم في الوقت نفسه التصدي للتحديات التي تواجهها الأسر. ومن الضروري أيضاً مواجهة مسألة القبول الاجتماعي للعقاب البدني على المستوى المجتمعي من خلال التفاعل العام[٦].

١٨ - ولتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع ينبغي كفالة أن يكون للجميع هوية قانونية، بما في ذلك تسجيل المواليد (الغاية ١٦-٩ من أهداف التنمية المستدامة). ولهذه الأحكام أهمية خاصة بالنسبة للأسر. فعلى الصعيد العالمي، تُسجل ولادات ٧٣ في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر، بينما تبلغ النسبة ٤٦ في المائة فقط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[٣]. ويُقدر أن عدد الأطفال غير المسجلين حتى سن ١٤ عاماً هو ٦٢٥ مليوناً[١٢].

١٩ - ويزداد أيضاً تعقيد الهوية القانونية في البلدان المرتفعة الدخل التي تواجه تدفقات المهاجرين واللاجئين. فقد أفضت النزاعات الأخيرة إلى تشريد ٦٥,٥ مليون شخص حتى نهاية عام ٢٠١٦. وتشير تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن ١٠ ملايين شخص كانوا بلا جنسية أو عرضة لخطر انعدام الجنسية حتى نهاية عام ٢٠١٦، رغم أن الإحصاءات الحكومية الرسمية أشارت إلى وجود ٣,٢ ملايين من عديمي الجنسية فقط من ٧٥ بلداً. وللتشرد آثار خطيرة على الأسر، بما في ذلك انفصال الأسر ووجود قصر غير مصحوبين. وفي غياب الأسرة والحماية القانونية، يواجه الأطفال خطر التعرُّض لأشكال متنوعة من الاستغلال والعنف[١٠].

---

(١٠) انظر: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Division for Inclusive Social Development, *The Role of Families and Family Policies in Achieving Inclusive Societies: Focus on Sustainable Development Goals 16 and 11* (New York, 2018). متاح على www.un.org/development/desa/family/wp-content/uploads/sites/23/2018/05/BACKGROUND-PAPER.SDGs1611.FINAL_-2.pdf (تم الاطلاع عليه في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

(١١) انظر: United Nations, *The Sustainable Development Goals Report 2018* (United Nations publication, Sales No. E.18.I.6). بيانات عن الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٧.

(١٢) انظر: World Bank, Identification for Development (ID4D) database, 2017 global data set (تم الاطلاع عليه في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

٢٠ - ومما يثير الجزع أن عدد الأطفال الذين يهاجرون غير مصحوبين بأولياء أمورهم راح يتزايد في السنوات الأخيرة. وتشير التقديرات إلى أن أعداد هؤلاء الأطفال زادت بخمسة أضعاف في الفترة الأخيرة، مقارنةً بالفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وقد ارتفع عدد الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم الذين قدموا طلبات لجوء خارج الاتحاد الأوروبي من ٠٠٠ ٤ في عام ٢٠١٠ إلى ٠٠٠ ١٩ في عام ٢٠١٥. وفي أوروبا، زاد العدد بأكثر من تسعة أضعاف بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥. وبلغ عدد الأطفال الذين تم توقيفهم عند الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك ٠٠٠ ٦٠ طفل في عام ٢٠١٦، مقارنةً بـ ٠٠٠ ٤٠ في عام ٢٠١٥[١٣].

٢١ - وتكرس اتفاقية حقوق الطفل والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في جمع شمل الأسرة. وإضافة إلى ذلك، تنص اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على حماية الحياة الأسرية والحق في الزواج. وعلاوة على ذلك، يؤكد التوجيه ٢٠٠٣/٨٦ الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي حق رعايا البلدان الثالثة في جمع شمل الأسرة.

٢٢ - غير أن سياسات الهجرة على الصعيد الوطني تفسر هذه الصكوك في سياق الحالة الاجتماعية - الاقتصادية وتضع معاييرها الخاصة لشمول المهاجرين. وثمة اتجاه آخذ في الترسخ يتمثل في الهجرة المخطط لها التي تفضي إلى إنشاء فئات من المهاجرين. ويرتبط اتجاه آخر بتزايد العنصرية وكراهية الأجانب خلال العقدين الأخيرين. وأسفر هذان الاتجاهان عن تشديد القيود المفروضة على الهجرة، بحسب الجنسية ومستوى المهارة والعمر والدخل ومتغيرات أخرى. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما يُنظر إلى الأسر المهاجرة، ولا سيما الآباء والأجداد، باعتبارهم عقبات أمام الإدماج وأعباء محتملة على المجتمع، بينما يُنظر إلى أبنائهم باعتبارهم رأس مال بشري ثمين[١٤].

ثالثا - السياسات والبرامج المتعلقة بالأسرة

٢٣ - يبقى تعزيز الأطر المؤسسية على الصعيد الوطني المسؤولة عن وضع السياسات والبرامج التي تتعلق بالأسرة وتنفيذها ورصدها هدفا هاما للسنة الدولية للأسرة. ومن مجالات التدخل الأخرى، وفقا لعمليات متابعة السنة الدولية للأسرة، الحد من الفقر الأسري، والتوازن بين العمل والأسرة، والإدماج الاجتماعي، وتعزيز البحوث المتعلقة بالأسرة. ويسلط الضوء فيما يلي على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء على المستوى الوطني في هذه المجالات.

٢٤ - هناك إدراك متزايد بأن السياسات المتعلقة بالأسرة التي تتناول المجالات الحيوية للتنمية تسهم في تحقيق أهداف السنة الدولية للأسرة وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالفقر والجوع والصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين. ويعتبر استهداف الأسر التي لديها أطفال صغار من خلال التحويلات النقدية وبدلات إعالة الأطفال وغيرها من التدابير تدخلات سياساتية فعالة للحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، زادت الحكومات من استثمارها في التوازن بين العمل والأسرة باعتباره أداة لتحسين المساواة بين الجنسين.

---

(١٣) انظر: Migration Data Portal, "Child migrants". متاح على https://migrationdataportal.org/themes/child-migrants (تم الاطلاع عليه في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

(١٤) انظر: Denise L. Spitzer "Family migration policies and social integration", paper prepared for the United Nations Expert Group Meeting on family policies for inclusive societies, New York, 15-16 May 2018.

ويتبوأ التثقيف في مجال تنشئة الأطفال مكانة رفيعة في جهود الحكومات الرامية إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال. أما من حيث تشجيع الأبحاث، فقد لوحظ تقدم محدود ويتعين بذل المزيد من الجهود في هذا المجال.

ألف – الأطر المؤسسية

٢٥ – في هنغاريا، تتولى أمانة الحكومة لشؤون الأسرة والشباب التابعة لوزارة الطاقات البشرية مسؤولية إدارة سياسة الأسرة. والهدف الرئيسي للسياسة هو تحقيق التوازن الديمغرافي من خلال سياسة مستقرة وشاملة ومحددة الأهداف ومرنة للأسرة، ويمكنها التكيف مع الاحتياجات والظروف المتغيرة.

٢٦ – وفي إيطاليا، ينفّذ الصندوق الوطني لسياسات الأسرة أنشطة تدعم الأسر، مثل تمويل برامج التوازن بين العمل والحياة الشخصية واختبار المبادرات الرامية إلى خفض تكاليف الخدمات المقدمة للأسر الكبيرة العدد. كما يمول الصندوق صياغة الخطة الوطنية للأسرة وإعادة تنظيم مراكز الأسرة. وتقدم هذه المراكز المشورة بخصوص العلاقات والتنشئة وتركز على حماية الطفل والانتقال إلى سن الرشد والتضامن بين الأجيال.

٢٧ – وفي لكسمبرغ، تشرف وزارة الأسرة والإدماج على سياسات الأسرة. وقد كان الهدف من الإصلاح المالي لعام ٢٠١٧ استفادة الأسر وحيدة العائل. وتقدم الخطة الوطنية لتعزيز الأسر في الفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ في بيرو التوجيه بشأن تنفيذ سياسة الأسرة، بينما تستهدف الاستراتيجية الوطنية للأسرة في السودان كبار السن والأطفال والنساء من خلال برامج مكافحة الفقر. وفي الاتحاد الروسي، تُستخدم استراتيجية طويلة الأجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية بهدف معالجة التحديات التي تواجه الأسر، في حين تستهدف الخطة الوطنية لسياسة الأسرة (٢٠١٤ – ٢٠٢٥)، في جملة أمور، تحسين نوعية حياة الأسر وزيادة دور الأسرة في المجتمع.

٢٨ – ويعمل مجلس شؤون الأسرة بالمملكة العربية السعودية على تقوية وتعزيز دور الأسرة في المجتمع والحفاظ على أسرة قوية ومتماسكة ترعى أبناءها وتلتزم بالقيم الدينية والأخلاقية.

٢٩ – وفي جنوب أفريقيا، تستند سياسة الأسرة على الكتاب الأبيض المتعلق بالأسر. ومن بين أهدافها الاستراتيجية الدعوة إلى اتباع نهج يركز على الأسرة بدلاً من التركيز على الفرد في السياسات والبرامج الوطنية للتنمية والحد من الفقر. ويعتبر تحسين القدرة الاقتصادية للأسر من خلال المساعدة المالية والمادية، إلى جانب الحصول على العمل والوصول إلى الخدمات المالية أمورا أساسية. وهناك سعي على المستوى الوطني من أجل ضمان تحقيق الحد الأدنى من الدخل الكافي ومستوى معيشي كاف لجميع الأسر، لا سيما تلك التي تعيش في أوضاع هشة، من خلال مجموعة متنوعة من سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية.

٣٠ – وتُبذل الجهود في العديد من البلدان من أجل تعديل قوانين الأسرة بهدف حماية حقوق المرأة وضمان خدمة مصلحة الطفل على أفضل وجه وتحقيق الانسجام الكامل مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل. ففي قبرص، تم إدخال الطلاق بالتراضي وحضانة الأطفال المشتركة مع وقت متساو لكلا الوالدين. ويلتزم الآباء والأمهات الآن بالمشاركة في البرامج التثقيفية أو العلاجية لضمان علاقات جيدة بين الأزواج وبين الأجيال.

باء – الحد من الفقر والجوع والاستبعاد الاجتماعي

٣١ – تركز الخطة الوطنية للحماية الاجتماعية في الأرجنتين على الأسر الضعيفة من خلال التحويلات النقدية والتنمية المجتمعية. ومنذ عام ٢٠١٦، عززت الحكومة الخطة الوطنية للطفولة المبكرة من خلال العديد من البرامج التعليمية. فعلى سبيل المثال، تقدم مراكز وقاية الأطفال من سوء التغذية ومساعدتهم على التعافي، بالتعاون مع مراكز الأطفال التابعة لتعاونيات تغذية الأطفال (*Cooperadoras de la Nutrición Infantil*)، التغذية والتثقيف بخصوص الأنظمة الغذائية الصحية للأطفال منذ الميلاد حتى سن الخامسة، وكذلك لأمهاتهم. وتستفيد الأسر الضعيفة التي لديها أطفال دون سن الرابعة من زيارات عائلية وأنشطة مجتمعية لمساعدتها على التعامل مع مشاكل النمو التي تكون لدى الأطفال. ومنذ عام ٢٠١٦، قُدمت المساعدة إلى ٠٠٠ ٧٥ أسرة.

٣٢ – وفي أذربيجان، تم تبني سلسلة من البرامج المتعلقة بالحد من الفقر واستراتيجية العمالة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة من أجل تحسين نوعية حياة الفقراء من سكان الريف والسكان المهمشين في المناطق الحضرية. وتُقدم المساعدة الاجتماعية المحددة الأهداف إلى الأسر ذات الدخل المنخفض منذ عام ٢٠٠٦. وتم في عام ٢٠١٣ تبني بدل جديد للأسر الكبيرة العدد التي تضم أكثر من خمسة أطفال. وفي بيلاروس، تدعم سياسات الحماية الاجتماعية الأسر التي لديها أطفال، وتقدم الخدمات للأسر وتسهل الحصول على فرص العمل.

٣٣ – ومن أجل الحد من الفقر في الصين، تم توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي بشكل أكبر ليشمل برامج تأمين تشمل مجالات معاشات الموظفين الحضريين، والعلاج الطبي الأساسي، والبطالة، وإصابات العمل، والأمومة، ومعاشات سكان الحضر والريف، حيث يشارك ١,٣ بليون شخص في خطط التأمين الطبي الأساسية الثلاث. وقد أُصلح نظام تأمين المعاشات، وشُرع رسميا في خطة لنقل بعض رؤوس الأموال المملوكة للدولة واستخدامها لإثراء صناديق الضمان الاجتماعي. ويجري بذل الجهود بهدف تلبية الاحتياجات المتزايدة لرعاية كبار السن والأطفال، إذ تنمو المرافق التي تقدم الخدمات لكبار السن بنسبة ٣ في المائة سنوياً.

٣٤ – وفي جيبوتي، تدعم الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية لعام ٢٠١٧ تنمية الموارد البشرية لمكافحة الفقر وعدم المساواة. وفي عام ٢٠١٦، بدأ العمل بالبرنامج الوطني للتضامن الأسري، مع التركيز على التحويلات النقدية، وإتاحة الرعاية الصحية والتعليم الجيد، وخلق فرص العمل، والتمويل البالغ الصغر. وتستفيد حاليا ٠٠٠ ١٦ من هذه الخدمات.

٣٥ – وتستهدف استراتيجية دعم الأسر في إكوادور الأسر المستفيدة من مكافأة التنمية البشرية، وهي ترمي إلى الحد من الفقر من خلال تيسير حصول الأسر على خدمات الدولة بغية تعزيز قدرات الأسر.

٣٦ – ومن الأدوات التي يتميز بها نظام دعم الأسرة في هنغاريا المزايا الضريبية الممنوحة للأسرة. وتخصص الدولة ١,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعلاوة الأسرة وتقدم قروضاً للإسكان بفوائد مدعومة، علاوة على برامج للادخار الإسكاني مدعومة من الدولة. وتستفيد الأسر التي لديها أطفال من إعانة فتح بيت للأسرة التي تمنحها الدولة.

٣٧ - وفي إيطاليا، وتمشياً مع الخطة الوطنية لمحاربة الفقر، بدأ في عام ٢٠١٨ تنفيذ برنامج لضمان الدخل اللازم لتحقيق الإدماج، ويستهدف البرنامج الأسر التي لديها أطفال ويقدم مخططا للإدماج الاجتماعي والوظيفي يراعي كل حالة على حدة.

٣٨ - ويهدف برنامج الترقي من خلال الصحة والتعليم الذي يدخل في إطار استراتيجية الحماية الاجتماعية في جامايكا إلى الحفاظ على رفاه الأسر، مع التركيز على أفراد الأسرة الضعفاء، بما في ذلك النساء الحوامل والمرضعات. وفي إطار هذا البرنامج، يعتمد برنامجٌ للتحويل النقدي المشروط آليةً لاستعراض الاستحقاقات من أجل إعادة النظر في المنح المقدمة للمستفيدين على أساس نصف سنوي. وقد طبقت زيادة بنسبة ٣٠ في المائة على بعض الاستحقاقات في عام ٢٠١٧.

٣٩ - ولا تزال سياسة وزارة الأسرة وحقوق الطفل والتضامن الاجتماعي في مالطا تركز على استكمال الاستحقاقات المالية بمجموعة من التدابير والمبادرات التي لا تناهض الفقر فحسب، بل تعزز أيضا الإدماج الفعال وتمكن الفئات الضعيفة لتصبح أكثر استقلالية عن الدولة.

٤٠ - وفي المكسيك، استفاد من برنامج الإدماج الاجتماعي PROSPERA، الذي يهدف إلى تحسين القدرات في مجالات التغذية والصحة والتعليم، أكثر من ٦,٥ ملايين أسرة حتى نهاية عام ٢٠١٧. ويُنفذ البرنامج مرة أخرى في عام ٢٠١٨ في شكل ٣٧ مبادرة في مجالات من بينها التغذية ورعاية الأطفال وحقوق العمال والتعليم والإدماج المالي ومنع العنف وسبل الكسب.

٤١ - والأمهات العازبات ممن لديهن أطفال صغار السن هن الفئة الأكثر عرضة لخطر الوقوع في الفقر في هولندا. وتساعد مؤسسة الأمهات العازبات Foundation Mom Super Single The، المدعومة من الحكومة، على إخراج الأمهات العازبات من الفقر وإدخالهن في سوق العمل، حيث تساعد المؤسسة ٣٢ ٠٠٠ امرأة أسبوعيا من خلال منصة على الإنترنت. ويهدف مشروع المتابعة ''Do to Dare!'' (هيا إلى العمل!) إلى تطوير أشكال جديدة من الخدمات تتاح عبر الإنترنت وتلبي احتياجات هذه الفئة المستهدفة وتلائم إمكانياتها.

٤٢ - وساهم برنامج التحويلات النقدية في بولندا (Family 500+) في تقليص نسبة الفقر المدقع من ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٨، استفاد ٤,٦ ملايين طالب من *برنامج البداية الموفقة* الذي يقدم الدعم لتغطية نفقات المدرسة. ويقدم برنامج *بطاقة الأسرة الكبيرة العدد*، بالتعاون مع المؤسسات التجارية المشاركة، تخفيضات في أسعار السفر والترفيه، بالإضافة إلى خدمات التأمين وغيرها من الخدمات.

٤٣ - وتنفذ المملكة العربية السعودية منذ عام ٢٠١٦ برامج لمصلحة الأسر العاملة ولتمكين الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص. وقد رُفعت استحقاقات الضمان الاجتماعي المكفولة للأسر. وتُعطى الأولوية للأسر المعيشية التي ترأسها النساء عند تقديم طلب الحصول على دعم الإسكان.

٤٤ - وفي صربيا، ينظم قانون الدعم المالي للأسر التي لديها أطفال استحقاقات الأسر التي لديها أطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الإعاقة، وكذلك للأطفال المحرومين من رعاية الوالدين. وتدعم خدمة مستشار الأسرة الأسر التي لديها أطفال معرضون لخطر التنقيل بسبب إمكانية تعرضهم للإهمال أو الإساءة. وفي جنوب أفريقيا، يوجد قانون للمساعدة الاجتماعية ينص على أنواع مختلفة

من المساعدة الاجتماعية، مثل علاوات إعالة الأطفال، وبدلات كفالة الأطفال، وإعانات الإعاقة والشيخوخة، والاستحقاقات الاجتماعية الممنوحة للأسر المحرومة.

٤٥ - وفي أوكرانيا، أسفرت استراتيجية عام ٢٠١٦ للتغلب على الفقر، التي ركزت على الأسر التي لديها أطفال، على انخفاض معدلات الفقر في هذه الأسر بنسبة ١٧ في المائة. وتركز مراكز المساعدة الاجتماعية للأسر والأطفال والشباب على الأسر الضعيفة، وهي توفر فرص العمل والخدمات القانونية والإسكان وغيرها من الخدمات.

جيم - التوازن بين العمل والأسرة وتمكين النساء والفتيات

٤٦ - في بيلاروس، تُمنح إجازة الأبوين بأجر كامل حتى يبلغ الطفل ٣ سنوات بالنسبة للأمهات أو الآباء، في حين يقدم برنامج رأس مال الأسرة ١٠ ٠٠٠ دولار عند ولادة الطفل الثالث وكل طفل بعده. وفي عام ٢٠١٧، فتحت جيبوتي مراكز رعاية نهارية مجتمعية عالية الجودة وبأسعار ميسرة في محاولة لتعزيز التوازن بين العمل والأسرة.

٤٧ - ويحمي قانون عام ٢٠١٥ المتعلق بالتوظيف العادل والتوازن بين العمل والأسرة في إكوادور الحق في الحماية الاجتماعية للأفراد الذين يزاولون أعمالا غير مدفوعة الأجر في المنزل. ويقدم برنامج ''ننمو مع أولادنا'' (''Growing up with our children'') زيارات أسبوعية لمساعدة الأسر الضعيفة فيما يخص التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة على أساس حقوقي، مع التركيز على الإدماج بين الأجيال والمساواة بين الجنسين.

٤٨ - وفي إيطاليا، تم تعديل إجازة الأبوين لتشمل التبني أو الكفالة حتى سن ١٢ سنة. ومنذ عام ٢٠١٦، أصبح بوسع النساء العاملات الحصول على رواتب مقابل خدمات رعاية الأطفال أو لتغطية تكاليف الخدمات العامة لرعاية الأطفال بدلاً من إجازة الأبوين. وقد تم تمديد إجازة الأبوين الإلزامية للآباء إلى أربعة أيام. وسيتعين على الإدارات العامة، في غضون ثلاث سنوات، أن تسمح لنسبة لا تقل عن ١٠ في المائة من الموظفين، بناء على طلبهم، باستخدام ترتيبات عمل مرنة مع كفالة ألا يعرقل ذلك التقدم الوظيفي للموظفين الذين يستخدمونها. ويمكن للشركات العامة والخاصة الحصول على ''التدقيق الأسري''، وهي شهادة جودة تخص الشركات التي تدعم التوازن بين العمل والأسرة.

٤٩ - وتكفل السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين في جامايكا تعميم مراعاة المسائل الجنسانية في جميع مؤسسات الدولة وإدماجها في السياسات المتعلقة بالأسرة. ويسهل قانون ترتيبات العمل المرنة التوازن بين العمل والأسرة ويعززه.

٥٠ - وفي هنغاريا، تقدم خطة العمل للحماية الوظيفية حوافز لأرباب العمل من أجل توظيف النساء، والأشخاص الذين لديهم أطفال صغار والذين يعانون من بطالة طويلة الأجل. وقد ازدادت مرافق الرعاية النهارية للأطفال بنسبة ٥٠ في المائة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٨.

٥١ - ونفذت لاتفيا مشروعاً تجريبياً بشأن توفير ساعات عمل مرنة للموظفين الذين يعملون خارج ساعات العمل العادية، لدعم رعاية مرنة للأطفال لفائدة الأطفال الذين يعمل آباؤهم وأمهاتهم خارج ساعات العمل العادية. ويهدف المشروع إلى تحسين التوازن بين العمل والحياة لفائدة العاملين مع تحقيق منافع محتملة لأصحاب العمل برفع الإنتاجية وتخفيض معدلات التغيب عن العمل. ويتبين من تقييم

المشروع حدوث تحسن في إدارة الوقت ومعالجة أوجه التعارض بين العمل والأسرة. وقد أدى أيضاً إلى الرفع من مستوى الارتياح إلى ظروف العمل[١٥].

٥٢ - وقامت لكسمبرغ بإصلاح أحكام إجازة الأبوين، مما أدى إلى زيادة طول فترة إجازة الأمومة والإجازة لرعاية طفل مريض. وفي المكسيك، يوفر برنامج الحماية الاجتماعية للأسر المعيشية التي تعيلها نساء الحماية الاجتماعية ويدعم التعليم. وتضمن الخطط الجديدة الاستفادة من ترتيبات الدوام المرنة ورعاية المعالين وإجازة الأبوين.

٥٣ - ونفذت بيرو أنشطة للتوعية بشأن الأبوة المسؤولة في إطار منبر الأبوة. وسنت قوانين جديدة تحظر التمييز في الأجور وتدعم إجازات الأبوة في فترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

٥٤ - وفي بولندا، استُحدثت عقود أكثر استقرارا وأطول أجلا، إلى جانب الرفع من الحد الأدنى للأجور، من أجل تعزيز الاستقرار الوظيفي وتحسين ظروف العمل، ويُعتبر أن هذين العاملين يساهمان ليس فقط في تحسين التوازن بين العمل والأسرة، ولكن أيضاً في الاستقرار الديمغرافي.

٥٥ - وفي البرتغال، زادت تغطية مرافق رعاية الأطفال من الولادة إلى سن ٣ سنوات بنسبة ٨٤ في المائة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٧، ووُقع بروتوكول تعاون مع منظمات غير ربحية خاصة لتوفير رعاية الأطفال بدعم من الوزارات المعنية. وتُمنح جائزة التكافؤ جودة (The Quality is Equality) للشركات وغيرها من أصحاب العمل الذين يطبقون سياسات جيدة لتحقيق المساواة بين الجنسين والتوازن بين العمل والحياة الشخصية.

٥٦ - وأدخل الاتحاد الروسي بدلا لإجازة الأمومة يعادل ١٠٠ في المائة من متوسط دخل المرأة في السنتين السابقتين لفترة تتراوح بين ١٤٠ و ١٩٤ يوما. وتُكفل في المملكة العربية السعودية الحماية الكاملة للأمومة في مكان العمل، إذ تحظر لوائح الخدمة المدنية الفصل لأي أسباب مرتبطة بالزواج أو الحمل. وتقدم برامج توظيف النساء خدمات الرعاية النهارية المدعومة لما يعادل ٨٠ في المائة من النساء العاملات حتى يبلغ أطفالهن ٤ سنوات.

٥٧ - وأطلقت أوكرانيا في عام ٢٠١٨ مشروعا جديدا يخص الحماية الاجتماعية للأسر التي لديها أطفال إلى جانب الأبوة المسؤولة. ولإعمال حق الأطفال في الحياة الأسرية، تم إدخال استحقاقات جديدة لفائدة الأسر المتبنية، بما في ذلك إجازة الأبوين. وتم توسيع ترتيبات العمل المرنة، التي كانت في السابق متاحة للنساء فقط، لتشمل الرجال من ذوي المسؤوليات الأسرية.

دال - الإدماج الاجتماعي

٥٨ - تقدم المراكز المجتمعية في الأرجنتين حلقات عمل لتنمية القدرات لفائدة الأطفال والشباب وأسرهم من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين والاندماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال والقيادة الشبابية وتعزيز الحقوق. ويدعم المجلس الاتحادي لكبار السن برامج مشتركة بين الأجيال، على غرار برنامج Counts Experience (للخبرة أهميتها)، تشجع على تبادل المعارف والخبرات بين الشباب وكبار السن.

(١٥) Government of Latvia, Ministry of Welfare, "Balancing work and family life". متاح على الرابط http://darbsungimene.lv/en (اطلع عليه في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

٥٩ - وأطلقت أذربيجان مناقشات Academy Family (أكاديمية الأسرة) مع مهنيي القطاع الطبي والقيادات المجتمعية حول مواضيع مثل تكوين العلاقات، وإدارة ميزانية الأسرة، وإعداد الشباب للحياة الأسرية، والحوار بين الأجيال، من أجل دعم السياسات الحكومية الخاصة بالأسرة وتعزيز مؤسسة الأسرة.

٦٠ - وتعزز السياسةُ الوطنيةُ لكبار السن في جامايكا نُظمَ دعم الأسرة والتضامن المجتمعي في إطار المجال المواضيعي المتعلق بالاندماج الأسري وتلاقح الأجيال. وهي تشجع على إشراك كبار السن في أسرهم وعلى احترام كرامتهم داخل الأسر، وتقدم مساعدة اجتماعية موجهة إلى كبار السن الذين يُعتبرون من مقدمي الرعاية الأساسيين لأطفال أو لأشخاص ذوي إعاقة. وفي لكسمبرغ، تشارك المدارس ومراكز الشباب وكبار السن في مشاريع مشتركة بين الأجيال تهدف إلى تبادل الخبرات والمعارف.

٦١ - وفي صربيا، أُعلن عام ٢٠١٧ سنة للتضامن بين الأجيال، إذ نُظمت تظاهرات لزيادة الوعي بأهمية التعاون بين الأجيال. وقد أنشئ مجلس لتحسين التعاون والتضامن بين الأجيال، بهدف إطلاق مبادرات لتحسين التعاون مع سلطات الدولة والمنظمات الإنسانية ولتوسيع نطاق اللوائح الحالية التي تنظم أحكام الضمان الاجتماعي للأطفال وكبار السن.

هاء - التثقيف في مجال تربية الأطفال

٦٢ - في عام ٢٠١٧، نظمت وزارة العمل والحماية الاجتماعية في بيلاروس، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، حلقات عمل بحثية حول البرنامج الدولي ''الأجيال والنوع الاجتماعي''، ركزت على تكوين الأسرة واستقرار العلاقات الأسرية والإنجاب في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية متغيرة.

٦٣ - وفي بوركينا فاسو، يهدف البرنامج الوطني للتثقيف في مجال تربية الأطفال الخاص بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ إلى ضمان تلبية احتياجات الطفل. وهذا القانون الذي يرمي إلى حماية وتعزيز حقوق كبار السن في مجالات الصحة والضمان الاجتماعي والإسكان والترفيه والثقافة والاتصال، يركز أيضا على الوقاية من الاستبعاد الاجتماعي لكبار السن.

٦٤ - وفي جامايكا، شُرع في عام ٢٠١٨ في المرحلة الثانية من برنامج التثقيف في تربية الأطفال، مع التركيز على التغذية والميزنة والانضباط لفائدة والدي الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين و ٦ سنوات. ويركز برنامج للحفز المبكر على احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة ويهدف إلى تعزيز التفاعل القوي بين الأجيال. وهو يقدم حلقات عمل خاصة بالتثقيف في تربية الأطفال وتقديم المشورة للأسر. إلى جانب ذلك، يشجع البرنامج، عن طريق تدخلاته على مستوى المجتمع المحلي، الدعم من خلال جمعيات الآباء والمعلمين وجمعيات المواطنين، والمجموعات الكنسية، وغيرها من الترتيبات المجتمعية التعاونية.

٦٥ - ويجري في مالطة تنفيذ سياسة استراتيجية وطنية لتربية الأطفال الإيجابية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٤. وتشير تربية الأطفال الإيجابية إلى إعطاء الآباء والأمهات الأولوية للمصالح الفضلى للأطفال لمساعدتهم على النشوء في بيئة خالية من العنف ومواتية لنموهم في ظروف صحية، مع توفير التوجيه والدعم لهم. وتهدف هذه السياسة إلى بناء ثقافة وبنية تحتية إيجابيتين وكفالة استدامتهما لفائدة الوالدين وأطفالهم، يتم من خلالهما دعم الوالدين ليتمكنوا من الاضطلاع بدورهم بأفضل ما لديهم من قدرات. وبالمثل، يجري في البرتغال تطوير مشروع بشأن تربية الأطفال الإيجابية يشمل عدة مجالات تدخُّل من أجل تلبية احتياجات الأطفال والشباب.

٦٦ - وفي الاتحاد الروسي، أُنشئت في عام ٢٠١٨ مدرسة آباء وأمهات هذا العصر (School for Parents Modern) على شبكة الإنترنت، التي تنشر مواد إعلامية ومنهجية وقانونية بخصوص موضوع التثقيف في تربية الأطفال. ويجري حاليا تنفيذ نماذج وبرامج إقليمية وبلدية بشأن تنمية الأسرة والتثقيف في تربية الأطفال.

٦٧ - ويهدف البرنامج الوطني لتربية الأطفال في جنوب أفريقيا إلى تحسين التواصل بين الأطفال والوالدين. ويساعد هذا البرنامج الوالدين على التواصل بفعالية مع أطفالهم عن طريق الانضباط دون اللجوء إلى العقاب البدني. ويجري أيضا تنفيذ إطار متكامل لتربية الأطفال بغية تحسين مهارات تربية الأطفال إلى جانب استراتيجية لتربية الأطفال تركز على دور الرجل في الأسرة.

واو - البحث وإذكاء الوعي

٦٨ - نُفذت في أذربيجان مشاريع بحث حول مؤسستي الأسرة والزواج، ودور العلاقات بين الأجيال في تكوين المجتمع، والقيم الأسرية في وسائط الإعلام إلى جانب مواضيع ذات صلة. وركزت حملات التوعية على مختلف جوانب أنماط العيش الصحي، بما في ذلك مخاطر إدمان المخدرات. وقد تم البدء، بالتعاون مع اتحاد النقابات العمالية، في مشروع كبير حول دور الأسرة الحديثة في تنمية المجتمع فيما يتعلق بقضايا العمل والأسرة.

٦٩ - وفي بوركينا فاسو، نُفذت مشاريع بحث حول العنف العائلي وزواج الأطفال. لكن يتعذر تقييم السياسات والبرامج ذات المنحى الأسري بسبب نقص التمويل.

٧٠ - وفي البرتغال، ساهمت دراسة استقصائية وطنية عن استخدام الرجال والنساء للوقت، بالتركيز أساسا على العمل غير المأجور، في صنع السياسات القائم على الأدلة في مجالات المساواة بين الجنسين وتحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية.

٧١ - وفي المملكة العربية السعودية، يقوم المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية والمرصد الوطني للمرأة بدراسات استشارية وبحوث ويضطلعان برصد مشاركة المرأة في التنمية.

رابعا - مبادرات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني

ألف - منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٧٢ - بالنسبة لليونيسف، تحتل السياسات الملائمة للأسرة مكانة مركزية في عملية تهيئة بيئات يمكن للأطفال أن يزدهروا فيها ويحققوا فيها إمكاناتهم. ومن ناحية أخرى، تقر اليونيسف بأن سياسات كهذه غالباً ما تحظى باهتمام محدود في المناقشات العالمية وفي الإجراءات السياساتية في العديد من البلدان.

٧٣ - وتدعو اليونيسف إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية المراعية لاحتياجات الأطفال، بما في ذلك تغطية التحويلات النقدية للأطفال والعائلات. وهي تعتبر أنه لا غنى عن تدابير الحماية الاجتماعية، من برامج التحويلات النقدية إلى خدمات الرعاية الاجتماعية، من أجل معالجة الفقر لدى الأطفال والأسر من جميع الأبعاد. وتتعاون اليونيسف مع البلدان بهدف تحديد الأدلة المتعلقة بفقر الأطفال وضعفهم، ولإظهار كيف أن برامج الحماية الاجتماعية يمكن أن تقلل من فقر الأطفال وتساهم

في تحسين الرفاه. وتقدم اليونيسف الدعم التقني من أجل إقامة برامج وطنية للتحويلات النقدية تشمل التشخيص والسجلات ونظم الرصد والتقييم وتطوير القدرات اللامركزية.

٧٤ - وتعمل اليونيسف أيضًا مع العديد من الحكومات لدعم تمكين النساء والفتيات وتحسين المساواة بين الجنسين من خلال الحماية الاجتماعية. ويتجاوز هذا العمل توجيه التحويلات إلى النساء والفتيات إلى معالجة العراقيل الهيكلية. وتشمل الأنشطة قياس تأثير برامج الحماية الاجتماعية مصنفاً حسب نوع الجنس، ورصد النتائج غير المقصودة لبرامج الحماية الاجتماعية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين، وتكييف البرامج الجديدة والقائمة بغية تحقيق أقصى قدر من النتائج المنصفة للنساء والأطفال.

٧٥ - وتشجع اليونيسف التثقيف في تربية الأطفال الذي يركز على الانضباط الإيجابي. وهي توصي بأن تكفل الحكومات الوصول الشامل إلى المعلومات المتعلقة بتربية الأطفال الإيجابية وتنفيذ برامج تعليمية لتشجيع تبني ممارسات غير عنيفة لتأديب الأطفال.

٧٦ - علاوة على ذلك، تواصل اليونيسف المشاركة في البحث في السياسات والبرامج ذات التوجه الأسري وتقييمها من خلال البحوث المواضيعية ودراسات تطوير وتقييم البيانات. وتركز الدراسات على القضايا الشاملة، مثل المساهمات في الأدلة لدعم رصد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالأسرة أو إجراء تقييمات مباشرة أكثر لمختلف السياسات والبرامج ذات التوجه الأسري.

باء - صندوق الأمم المتحدة للسكان

٧٧ - يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان، من خلال الشراكة مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، على دعم تطوير السياسات والإجراءات لصالح الأسر المتنوعة، بما في ذلك عن طريق توسيع وتطوير رعاية الصحة الإنجابية والرعاية الصحية للأم، وإتاحة فرص الاستفادة من تنظيم الأسرة، وتعزيز الاستفادة من التعليم الجيد، وتعزيز المساواة بين الجنسين داخل الأسرة، وتحسين ظروف العمل للمرأة.

٧٨ - ويعمل الصندوق مع الرجال بوصفهم أفرادا في الأسر وفي المجتمع. وتُشرك استراتيجية مدرسة الأزواج (The School of Husbands) في النيجر الرجالَ في مجال الإرشاد الصحي وفي دعم حدوث تغيير سلوكي على مستوى المجتمع. ويضطلع الأزواج من خلال المشاركة في البرنامج، بدور أكثر نشاطًا في الرعاية الصحية لأسرهم ومجتمعاتهم. وقد مكن تقييم للبرنامج من ملاحظة مؤشرات على تحسن الصحة الإنجابية، حيث ارتفع عدد الولادات التي تتم بمساعدة أخصائيين مهرة، وفي الاستشارات السابقة للولادة واستشارات ما بعد الولادة وتنظيم الأسرة.

٧٩ - ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة EngenderHealth، من خلال برنامج as Men Partners (الرجال بصفتهم شركاء)، مع الرجال على تحدي الأدوار والمواقف التقليدية للجنسين حول ''مقومات الرجل''، وتعزيز وعي الرجال بالصحة الإنجابية لشريكاتهم ودعمهم لها، وزيادة وصول الرجال إلى خدمات الصحة الإنجابية واستخدامهم لها، وتعبئتهم من أجل المشاركة في تعزيز المساواة بين الجنسين واتخاذ موقف ضد العنف القائم على نوع الجنس.

جيم – اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٨٠ – مثلت مسائل إعادة التوزيع العادل لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بين الرجال والنساء وبين الأسر والدولة والسوق، إلى جانب السياسات الشاملة التي تعزز التوازن بين العمل والحياة الشخصية والاعتراف بأشكال الأسر المتنوعة، شواغل وأولويات رئيسية في الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية، المتفق عليها خلال المؤتمرات الإقليمية المعنية بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عقدت خلال الأربعين سنة الماضية(١٦).

٨١ – واستعرضت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وقيّمت السياسات المتعلقة بالتوازن بين العمل والأسرة في المنطقة، وقامت، من خلال مرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بجمع قائمة بقوانين الرعاية القائمة على المستويين الوطني ودون الوطني(١٧). وبالإضافة إلى ذلك، نشرت اللجنة قائمة بالأنظمة الراهنة المتعلقة بإجازات الأمومة والأبوة وإجازة الأبوين في عدة بلدان في المنطقة، إلى جانب تحليل للتشريعات المتعلقة بالرعاية التي اعتمدت في المنطقة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧(١٨).

٨٢ – ودعمت اللجنة وضع الحكومات لنظم معلومات جنسانية من أجل تحديد حجم الأعمال غير المدفوعة الأجر وتقييمها، بالنظر إلى أن تقييمها الاقتصادي مفيد في تصميم ورصد وتقييم السياسات المتعلقة بالعمالة. وتفيد المعلومات أيضا سياسات الضمان الاجتماعي، نظرا لأن العديد من الفجوات القائمة في مساهمات النساء راجعة إلى إعطائهن وقتا مخصصا حصريا للعمل غير المدفوع الأجر(١٩).

دال – إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٨٣ – اضطلعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بأنشطة بهدف التوعية بأهمية سياسات الأسرة لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة من خلال شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة، التي تمثل مركز تنسيق لها ضمن منظومة الأمم المتحدة.

٨٤ – وفي عام ٢٠١٨، نظمت شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة اجتماعا لفريق خبراء بشأن سياسات الأسرة للمجتمعات الشاملة للجميع مع التركيز على دور الأسرة وسياسات الأسرة في تحقيق غايات مختارة من هدفي التنمية المستدامة ١١ و ١٦. وناقش الخبراء وجهات النظر الإقليمية حول القضايا المذكورة أعلاه مع التطرق لمواضيع تركز على سياسات الهجرة ذات المنحى الأسري، والسياسات الشاملة المتعلقة بالأسر

(١٦) Economic Commission for Latin America and the Caribbean, *40 Years of the Regional Gender Agenda* (Santiago, 2017).

(١٧) Economic Commission for Latin America and the Caribbean, Gender Equality Observatory for Latin America and the Caribbean, "Care-related policies and laws"، قاعدة بيانات اللوائح التنظيمية. متاحة على الرابط https://oig.cepal.org/en/laws/care-related-policies-laws (اطلع عليها في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

(١٨) Economic Commission for Latin America and the Caribbean, *Institucionalidad Social en América Latina y el Caribe* (Santiago, 2017).

(١٩) Economic Commission for Latin America and the Caribbean, *Equality and Women's Autonomy in the Sustainable Development Agenda* (Santiago, 2016).

التي لديها أفراد من ذوي إعاقة وأسر الشعوب الأصلية، بالإضافة إلى التعليم الشامل للجميع والتوسع الحضري، في جملة أمور أخرى. وترد توصيات تفصيلية من الاجتماع على موقع الشعبة[٢٠].

٨٥ - وركز الاحتفال باليوم الدولي للأُسر لعام ٢٠١٨، الذي نُظم حول موضوع ''الأسر والمجتمعات الشاملة للجميع''، على أهمية الأسر والسياسات المتعلقة بالأسرة لتحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وقد ركزت العروض على الاتجاهات الحالية في مجال الإدماج الاجتماعي والمنظورات الإقليمية بشأن النُهج ذات المنحى الأسري الرامية إلى تحقيق مجتمعات شاملة اجتماعيا[٢١]. وشهد حدث آخر في إطار الاحتفال باليوم الدولي، نظمته شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة بالتعاون مع الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة واليونيسف، الإعلان عن مشروع بحث عالمي انتهى مؤخرا بعنوان ''أهداف التنمية المستدامة والأسر''. وركز الحدث على المسائل الشاملة التي تؤثر على وضع السياسات المتعلقة بالأسرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ١ إلى ٥ و ٩ و ١٦. وقدم الخبراء توصيات لأخذ مصالح الأسر في الاعتبار في صنع السياسات الاجتماعية[٢٢].

٨٦ - ونظم عدد من الجهات المعنية العديد من الأحداث الجانبية للجنة التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة. فقد نظم معهد الدوحة الدولي للأسرة، بالتعاون مع البعثة الدائمة لقطر، إحاطة بعنوان ''التركيز على الأسر لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة[٢٣]. وعرض الحدث نتائج اجتماع فريق الخبراء الدولي بعنوان ''دمج منظور أسري في أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية: التطلعات والتحديات''[٢٤]. وركزت حلقة رفيعة المستوى نظمتها البعثة الدائمة لهنغاريا، بالتعاون مع الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة، على دور السياسات ذات المنحى الأسري في القضاء على الفقر، وسلطت الضوء على النهُج القائمة على السياسات الرامية إلى تمكين الأسر. ونظم الاتحاد، بالشراكة مع معهد فيينا الديمغرافي، والأكاديمية النمساوية للعلوم والاتحاد الأوروبي للأسر الكبيرة العدد، إحاطة بشأن إدماج الشباب في التنمية المستدامة بعنوان ''ضعف الأسر التي لديها أطفال في أوروبا ومستقبلها: تسعة أسئلة وأجوبتها''، وقدمت نتائج مشروع الاتحاد الأوروبي بعنوان ''الأسر والمجتمعات''[٢٥].

هاء - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأنشطة الأسرية

٨٧ - شجعت الجمعية العامة، على مر السنين، في بعض قراراتها الحكومات على دعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأنشطة الأسرية. ومع ذلك، لم تُقدم مساهمات مالية للصندوق في السنوات الأخيرة. وقد تم أيضا التشجيع على القيام بأنشطة بحثية وتقديم المساعدة إلى البلدان التي تطلب ذلك.

(٢٠) www.un.org/development/desa/family/meetings-events/family-policies-for-inclusive-societies.html.

(٢١) انظر www.un.org/development/desa/family/international-day-of-families/2018idf.html.

(٢٢) www.familyperspective.org/fpo/fpo-safs-en.php.

(٢٣) www.difi.org.qa/events/doha-briefing-focusing-on-families-to-support-the-implementation-of-the-sdgs/.

(٢٤) انظر: www.difi.org.qa/publications/integrating-a-family-perspective-in-the-sustainable-development-goals-sdgs-in-arab- countries-aspirations-and-challenges/.

(٢٥) انظر: www.oeaw.ac.at/fileadmin/subsites/Institute/VID/PDF/Publications/Schriftenreihe/VID_Schriftenreihe_23.pdf.

٨٨ - وتُستخدم موارد الصندوق الاستئماني للبحث والتوعية وإقامة الشبكات الأكاديمية والأنشطة الاستشارية. وقد ساهمت هذه الأنشطة في تحقيق أهداف ولاية شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة فيما يتعلق بتعزيز فهم قضايا الأسرة والوعي بها لدى الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

٨٩ - وفي إطار الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة، أصدرت خمس ورقات معلومات أساسية عن مواضيع الذكرى، وهي فقر الأسر، والتوازن بين العمل والأسرة، والتضامن بين الأجيال، وتم نشرها إلكترونيا[٢٦]. وبالإضافة إلى ذلك، قُدم الدعم لاجتماعات وأحداث أفرقة الخبراء الإقليمية فيما يتعلق بالذكرى السنوية.

٩٠ - وفي عام ٢٠١٨، صدرت ورقة معلومات أساسية عن السياسات المتعلقة بالأسرة والهدفين ١١ و ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، بعنوان: ”دور الأسرة والسياسات المتعلقة بالأسرة في تحقيق مجتمعات شاملة للجميع. التركيز على هدفي التنمية المستدامة ١٦ و ١١: ضمان الحقوق الاجتماعية من خلال الأطر القانونية والمشاركة والإسكان والمساحات الخضراء العامة“، وهي ورقة مولها الصندوق الاستئماني ونُشرت إلكترونياً[١٠].

٩١ - ويدعم الصندوق الاستئماني سنوياً فعاليات التوعية بالسياسات المتعلقة بالأسرة وأهداف التنمية المستدامة. ومن المزمع، في الوقت الحالي، الاضطلاع بمزيد من الأنشطة بهدف التوعية بخصوص السياسات المتعلقة بالأسرة وتشجيع العمل بشأنها من أجل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة وغاياتها. ومن المقرر أيضا تنظيم أنشطة، بناء على طلب الحكومات، لدعم بناء القدرات بشأن وضع السياسات المتعلقة بالأسرة.

٩٢ - وتُشجَّع الدول الأعضاء والمجتمع المدني، بالتشاور مع الحكومات، على طلب الدعم للمشاريع المتعلقة بسياسات الأسرة، بما يتمشى والمبادئ التوجيهية للصندوق الاستئماني، رهنا بتوافر الموارد[٢٧].

واو - المجتمع المدني

٩٣ - لا تزال منظمات المجتمع المدني تضطلع بأنشطة تساهم في تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٩٤ - وكان اتحاد المنظمات الأسرية في الاتحاد الأوروبي، بصفته عضوًا في منتدى أصحاب المصلحة المتعددين بشأن أهداف التنمية المستدامة الذي يقدم المشورة للمفوضية الأوروبية، قد شارك في صياغة الاستراتيجية الأوروبية المقبلة بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أنشأ الجائزة الأوروبية للاستدامة، وشارك في صياغة ورقة حول دور الركيزة الأوروبية للحقوق الاجتماعية في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٩٥ - ويدعو اتحاد المنظمات الأسرية في الاتحاد الأوروبي إلى دعم توجيه الاتحاد الأوروبي المقترح بشأن التوازن بين العمل والحياة الشخصية، وفقاً للهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، بما يجمع منظمات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام ٢٠١٨، أطلق الاتحاد حملة للدعوة إلى تنفيذ التوصيات المنبثقة

(٢٦) انظر: www.un.org/development/desa/family/category/publications/.

(٢٧) انظر: www.un.org/development/desa/family/technical-assistance.html.

عن الدراسة التي أُجريت في عام ٢٠١٧ لمقدمي الرعاية الأسرية في أوروبا ونظم مؤتمراً أوروبياً بشأن بناء نظم التعليم المستدامة[٢٨].

٩٦ - ونظم اتحاد المعاهد المعنية بالأسرة في المنطقة الآسيوية وغيره من أصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك مجلس الأسرة في هونغ كونغ، الصين، قمة الأسرة الآسيوية بشأن موضوع ”التنمية المستدامة ورفاه الأسرة“، التي عُقدت في هونغ كونغ في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٨. وقد وفر هذا التجمع منبرًا للقطاع العام والخاص والجهات الأكاديمية/المهنية والمنظمات غير الحكومية من أجل وضع خطة عمل لرفاه الأسر في المنطقة[٢٩].

٩٧ - ونظم معهد الدوحة الدولي للأسرة اجتماعاً لفريق من الخبراء بشأن الحماية الاجتماعية المراعية للأسرة، عُقد في الدوحة في ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وركز الاجتماع على الأطفال والمجتمع المدني والتنمية والسياسة العامة والفقر والحقوق والرفاه والمرأة. وفي الاجتماع، جرى عرض أدلة تفيد بأن برامج الحماية الاجتماعية تساهم في تعزيز قدرة الأسر على رعاية أطفالها، وفي تحسين الحالة التغذوية للأطفال، وفي الحد من وفيات الأطفال والحد من التغيب عن المدارس ومن عمالة الأطفال. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تصل خدمات الحماية الاجتماعية إلى العديد من الأسر الضعيفة، بما في ذلك في المنطقة العربية[٣٠]. وفي مؤتمر دولي نظمه المعهد بشأن تنشئة الأطفال ورفاه الأطفال والتنمية، عُقد في الدوحة يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، جرى التشديد على أهمية الاستثمار في برامج وقوانين وسياسات تنشئة الأطفال. واستعرض المشاركون مختلف البرامج الداعمة للأمهات وللآباء والممارسات التي تروّج للأساليب الإيجابية في تربية الأولاد[٣١].

٩٨ - وأصدرت منظمة الأجيال المتحدة ومؤسسة آيزنر تقريراً بعنوان ”يداً في يد: تهيئة أماكن يزدهر فيها الصغار والكبار“، سلطت فيه الضوء على برامج المواقع المشتركة بين الأجيال في الولايات المتحدة والاهتمام المتزايد بهذه البرامج في سنغافورة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وكشف استطلاع للرأي العام طُلب القيام به من أجل هذا التقرير أن ٩٢ في المائة من الأمريكيين يرون أن الأنشطة المشتركة بين الأجيال يمكن أن تساعد في الحد من الشعور بالوحدة بين جميع الأعمار. واتفق ما يقرب من ثلاثة أرباعهم على أن البرامج والمرافق التي تخدم الأجيال بشكل منفصل تسلب من كبار السن ومن الأصغر سنا الحكمة والمهارات والمواهب الموجودة في كل مرحلة من مراحل الحياة. وكان أكثر النماذج المشتركة بين الأجيال التي جرى تحديدها من خلال التقرير هو برامج رعاية الأطفال/التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة التي تتواجد في مواقع مشتركة مع الرعاية النهارية لكبار السن/مرافق معيشة كبار السن[٣٢].

٩٩ - ونُظم المؤتمر المعنون ”التوازن بين العمل والأسرة: الاختلال المنسي“، ونظمت منظمة تمكين الوالدين مع التركيز على الطفل (Empowering Parents with the Child in Focus) حلقة دراسية

(٢٨) انظر www.coface-eu.org/wp-content/uploads/2017/11/COFACE-Families-Europe_Study-Family-Carers.pdf.

(٢٩) انظر www.socsc.hku.hk/afs/.

(٣٠) انظر www.difi.org.qa/events/expert-group-meeting-on-family-sensitive-social-protection-fssp/.

(٣١) انظر www.difi.org.qa/events/difi-announces-its-international-conference-october-2018-in-partnership-with-unicef-menaro/.

(٣٢) انظر www.gu.org/resources/all-in-together-creating-places-where-young-and-old-thrive/.

في ستوكهولم خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وجرى استعراض إمكانية إدخال تحسينات في سياسة الأسرة، يُمنح فيها الوالدان مزيدا من السلطة لاتخاذ القرارات المتعلقة برعاية أطفالهم وتعليمهم ونموهم.

١٠٠ - وقدم الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة، بالشراكة مع اليونيسف وشعبة التنمية الاجتماعية الشاملة، تقريراً تجميعياً عن مشروع أهداف التنمية المستدامة والأسر في نيويورك وفي مدريد وبرشلونة بإسبانيا. وشجع الاتحاد مشروع المدن الشاملة للجميع والأسر المستدامة من أجل دعم التحضر الشامل للجميع والعلاقات بين الأجيال، وذلك بالاشتراك مع الشعبة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمجلس الإقليمي في فينيتو، إيطاليا. وأبرز الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لدورات تثقيف الأسر في كاتالونيا بإسبانيا دور الأسر في التنمية[٣٣].

١٠١ - ونظمت الرابطة الوطنية للأسر الكبيرة العدد في هنغاريا مؤتمراً للأسر بعنوان ''أوروبا الصديقة للأسرة''، وذلك في فيزبرم، هنغاريا، في الفترة من ١١ إلى ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٨. ويركز البرنامجان الدوليان للرابطة على إشراك الشباب من خلال فرص العمل التطوعي في المنظمات ذات المنحى الأسري والتواصل مع المنظمات غير الحكومية المماثلة من خلال تنظيم مناسبات تتعلق بالأسرة والزواج[٣٤].

١٠٢ - ونظم المجلس الوطني للعلاقات الأسرية بالولايات المتحدة جلسة خاصة حول المنظمات والوكالات الدولية التي تركز على البحوث الأسرية وتطبيقها على السياسات الأسرية، وذلك في مؤتمره السنوي المعنون ''الأسر والتقاطعات الثقافية في سياق عالمي: الابتكارات في مجال البحوث والسياسات''، وقد عُقد هذا المؤتمر في سان دييغو بالولايات المتحدة، في الفترة من ٧ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨[٣٥].

١٠٣ - وخلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، نظمت لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في نيويورك العديد من المناسبات التي تناولت مواضيع من قبيل دور الوالدين في مساعدة الأطفال على الازدهار، وتمكين النساء والفتيات الريفيات، وأهمية العلاقات الصحية بين الأب والابنة، والفرص السياساتية لمعالجة الفقر في الأسرة، واستراتيجيات تشجيع المدن الملائمة للأسرة، ودور الأسرة في منع الاعتداء الجنسي والتخفيف من حدته، والمبادرات التعليمية المبتكرة للأسر والأطفال. وشاركت اللجنة مع البعثات الدائمة لنيجيريا وساموا وفييت نام من أجل العمل على النهوض بدور الأسرة في ضمان سياسات عالمية ناجحة[٣٦].

١٠٤ - ونظمت لجنة فيينا المعنية بالأسرة للمنظمات غير الحكومية منتديين دوليين. وركز المنتدى الأول، الذي نُظم بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على الوقاية الأسرية من السلوكيات الخطرة، بما في ذلك الاضطرابات والعنف الناجمان عن تعاطي المخدرات. أما المنتدى الآخر، المنظم بالتعاون مع جامعة سالزبورغ، فقد عمل على زيادة الوعي بحالة الأسر المحرومة اجتماعياً

(٣٣) انظر www.familyperspective.org/fpo/fpo-iffd-en.php.

(٣٤) انظر https://noe.hu/our-activities/.

(٣٥) انظر www.ncfr.org/ncfr-2018.

(٣٦) انظر www.ngofamilyny.org/.

واستخدام الوسائط الرقمية. كما نشرت اللجنة نشرتها الفصلية الإلكترونية بعنوان ''الأسر الدولية''، التي تتضمن مداولات المنتدى ونشر الموارد ذات الصلة بالأسر، المقدمة من وكالات الأمم المتحدة[٣٧].

١٠٥ - ولا يزال اليوم الدولي للأسر محل تركيز لأنشطة المجتمع المدني في العديد من البلدان. ففي عام ٢٠١٨، نظمت مؤسسة مرصد الأسرة (*Instituto Internacional de Estudios sobre la Familia*) الإسبانية اجتماع مائدة مستديرة بشأن الأسر والمجتمعات المستدامة بمشاركة وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية والمساواة ورئيسة البرلمان الإسباني[٣٨].

١٠٦ - ونفذت مؤسسة الشؤون الإنسانية في بولندا النسخة السابعة من حملة اجتماعية بعنوان ''ساعتان للأسرة''، لتشجيع الاحتفال باليوم الدولي للأسرة من خلال التفكير في نوعية العلاقات الأسرية. ويتيح أرباب العمل المشاركون لموظفيهم ساعتين من الوقت الإضافي المجاني لقضائهما مع أسرهم. وقد أصبحت الحملة رمزًا للتوازن بين العمل والحياة الشخصية تحت شعار ''حياة واحدة - أدوار عديدة''. وفي عام ٢٠١٨، انضمت شركات من ١١ بلدا إلى هذه الحملة[٣٩].

خامسا - استنتاجات

١٠٧ - واصلت الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني بذل الجهود من أجل تنفيذ السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها من خلال الاستراتيجيات الوطنية والدعوة، فضلا عن إعطاء الأولوية للسياسات والبرامج ذات المنحى الأسري. واعتُبرت التدخلات العملية التي تركز على رفاه الأسرة والأطفال مواتية لتحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

١٠٨ - وتشكل السياسات ذات المنحى الأسري فيما يتعلق بالفقر والجوع والحد من الاستبعاد الاجتماعي جزءاً مهماً من استراتيجيات التنمية الاجتماعية الشاملة المتبعة على الصعيد الوطني. ويتصدر توفير الحماية الاجتماعية للأسر الضعيفة هذه الجهود.

١٠٩ - وتساهم آليات الحماية الاجتماعية، التي تأخذ شكل التحويلات النقدية الشاملة والمحددة الهدف وتقديم بدلات للأطفال، في الحد من الفقر وزيادة الاستهلاك وتحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وإن كان التأثير المحدد يختلف من حالة إلى أخرى. كما يعمل توفير الاستحقاقات النقدية الشاملة بمثابة حافز لتسجيل الأطفال أو توثيقهم، وزيادة الاستثمار الأسري، ويساعد على كسر حلقة الفقر والاستبعاد المتوارثة بين الأجيال[٤].

١١٠ - وقد أظهرت الأدلة والتقييمات أن السياسات والبرامج ذات المنحى الأسري، من قبيل الاستحقاقات النقدية للأسر، تكون في الغالب فعالة في الحد من فقر الأسر والأطفال من حيث الدخل، وفي الحد من الحرمان وانعدام الأمن الغذائي. والخدمات الأسرية والمشورة الأسرية مهمة لحماية الأطفال ومنع عنف الرفيق الحميم. وعادة ما يؤدي تقديم كل من النقد والخدمات إلى تحسين الالتحاق بالمدارس والمشاركة في التعليم، وتحسين الصحة والتغذية والمشاركة في سوق العمل والمساواة بين الجنسين[٦].

(٣٧) انظر www.viennafamilycommittee.org/.

(٣٨) انظر www.thefamilywatch.org/actividades/dias-internacionales/.

(٣٩) انظر www.2h4family.com.

١١١ - ويتطلب تصميم السياسات الأسرية أن تكون معايير الاستهداف ومستويات التحويلات النقدية أو مستوى الخدمات المقدمة، محددة على أساس الفهم الكامل للاحتياجات المتزامنة للأسر ومستويات الضعف وعدم المساواة ومسائل الموازنة العامة والعوامل الاجتماعية والمجتمعية التي يمكنها تخفيف آثار هذه التدخلات[٦].

١١٢ - ومن الضروري توسيع نطاق أنظمة الحماية الاجتماعية للأطفال والأسرة، بما يتماشى مع الغاية ١-٣ من أهداف التنمية المستدامة بشأن توسيع التغطية. ويجب أن تكون المنح المقدمة للطفل والأسرة من مجالات التركيز المهمة، نظراً لوجود دليل واضح على تأثيرها، ولكن تغطيتها منخفضة نسبياً في معظم أنحاء العالم. وتعمل نظم الحماية الاجتماعية على النحو الأفضل لصالح الأطفال والأسر في الحالات التي تكون فيها النظم قوية ومتكاملة[٦].

١١٣ - وجدير بالذكر أن الفقر، إلى جانب الضغوط الأخرى المتأصلة في الحياة الأسرية، يمكن أن يزيد من خطر إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم واستغلالهم. وهذا هو السبب، زياد على التخفيف من حدة الفقر، الذي يجعل من الضروري أن تتصدى السياسات والبرامج ذات المنحى الأسرى للعوامل الاجتماعية والصحية والنفسية الأخرى التي من شأنها تقويض رفاه الطفل.

١١٤ - وعلاوة على ذلك، من المهم تصميم برامج، من قبيل التحويلات النقدية، لا تعزز الصور النمطية للجنسين. وينبغي أن تكون سياسات العمل التي تساعد على وصول المرأة إلى أسواق العمل مصحوبة بتدابير تعادل الحصة غير المتساوية للوقت الذي يقضيه الرجال في العمل غير المدفوع الأجر. وعلى وجه الخصوص، تشكل هذه السياسات والبرامج أداة مفيدة للمساعدة في إعادة تحديد الأدوار التقليدية للرجال والنساء للحد من عبء عمل المرأة غير المدفوع الأجر عن طريق تعزيز دور الرجال بصفتهم مقدمين للرعاية وتعزيز مشاركتهم في تحمل الأعباء المنزلية.

١١٥ - ولا تزال سياسات التوازن بين العمل والأسرة التي تركز على تحسين ظروف العمل للأسر التي لديها أطفال، والتوفيق بين المطالب المهنية والأسرية، وتيسير تقاسم المسؤوليات الأسرية بين الرجل والمرأة، تشكل أولوية لكثير من الحكومات وجزءاً من جهودها الرامية إلى تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين. بيد أن التوازن بين العمل والأسرة لمقدمي الرعاية لكبار السن أو للبالغين ذوي الإعاقة هو مسألة جديدة نسبيا في جدول أعمال السياسة العامة، كما هو الحال بالنسبة للعمل غير المدفوع الأجر، وكلاهما يتطلب المزيد من الاهتمام.

١١٦ - وقد سعت الدول الأعضاء والمجتمع المدني إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال من خلال دعم التبادلات بين الأجيال والاستثمار في المواقع المشتركة بين الأجيال.

١١٧ - غير أنه يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات، في مجال الشمول الاجتماعي، لضمان حمل الجميع لهوية قانونية، بما في ذلك تسجيل المواليد، بما يتمشى وغايات الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. كما يتطلب التثقيف في مجال تربية الأولاد الذي يركز على أشكال التأديب الإيجابية مزيدًا من الاهتمام والاستثمار على صعيد الأسرة والمجتمع.

١١٨ - وهناك العديد من العوائق التي تحول دون الشمول الاجتماعي للأسر المهاجرة، وهي تتراوح ما بين الجدوى السياسية والانحياز العنصري والديني والجنساني، والاختبارات اللغوية الصارمة وارتفاع التكاليف. ولذلك فمن الضروري جعل السياسات واللوائح التي تنظم إجراءات جمع شمل الأسر أكثر مرونة. وينبغي

أن تركز السياسات الشاملة اجتماعيا للأسر المهاجرة على القضاء على الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بالإسكان وعلى تيسير المشاركة في المؤسسات الاجتماعية والثقافية في البلد المضيف.

١١٩ - وتوضح القضايا المشمولة بالبحث في هذا التقرير أن العديد من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك المتعلقة بالفقر والصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين وتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع، لا يمكن تحقيقها من خلال مناهج قائمة بذاتها تركز على الأفراد دون اعتراف بالأسر والمجتمعات المحلية والمجتمعات التي يعملون فيها.

١٢٠ - وجدير بالذكر أن السياسات والبرامج الموجهة نحو الأسرة والمصممة لتلبية غايات محددة من أهداف التنمية المستدامة غالباً ما يكون لها آثار غير مباشرة على تحقيق الأهداف الأخرى وغاياتها. فعلى سبيل المثال، تسهم استراتيجيات الحد من الفقر التي تركز على الأسر في تحقيق أهداف الصحة والتعليم، بالنظر إلى أن الأسر تكون لديها موارد أكبر للاستثمار في صحة الأطفال وتعليمهم. وفي الواقع، تساعد الطبيعة الشاملة لسياسات الأسرة على تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية في وقت واحد.

١٢١ - ويمكن للكيانات الدولية والوطنية أن تتعاون في الأنشطة البحثية لبناء قاعدة بيانات من أجل دعم استخدام السياسات القائمة على الأدلة فيما يتعلق بالأسرة، والابتكار في استراتيجيات التكامل بين القطاعات واستراتيجيات التنفيذ. وهناك حاجة لإجراء مزيد من البحوث، بما في ذلك فيما يتعلق بتقييم السياسات والبرامج الموجهة نحو الأسرة، تلبية للطلب على الاستجابات المستندة إلى أدلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعتبر البيانات المصنفة حسب نوع الأسرة وأعمار الأطفال والعوامل الأخرى ذات الصلة أمرًا بالغ الأهمية. وعلاوة على ذلك، فإن وجود أدلة على قابلية توسيع نطاق السياسات الفعالة المتعلقة بالأسرة وإمكانية نقلها أمر أساسي، دو إغفال أن سياسات الأسرة ستعمل بشكل مختلف باختلاف السياقات[٤].

سادسا - التوصيات

١٢٢ - تُشجَّع الدول الأعضاء على النظر في التوصيات التالية:

(أ) مواصلة جهودها نحو تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعملية متابعتها، بما يفضي إلى تحقيق خطة عام ٢٠٣٠؛

(ب) الاستثمار في السياسات ذات المنحى الأسري التي تركز على الحد من الفقر والجوع، وتعزيز الرفاه للجميع من مختلف الأعمار، وتشجيع فرص التعلم مدى الحياة للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين؛

(ج) التأكد من أن الاستراتيجيات ذات المنحى الأسري تعزز المساواة بين الجنسين والتقاسم المتساوي للمسؤوليات الأسرية بين الرجل والمرأة وتقر بعبء العمل غير المدفوع الأجر؛

(د) الاستثمار في مجموعة متنوعة من السياسات الهادفة إلى تحقيق التوازن بين العمل والأسرة مع التركيز على تحسين ظروف العمل وتوسيع نطاق ترتيبات العمل المرنة؛

(هـ) **تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع من خلال جملة أمور من بينها توفير أوراق الهوية القانونية وتسجيل المواليد والاستثمار في التثقيف في مجال تربية الأولاد باعتبار ذلك أداة لتعزيز رفاه الأطفال ومنع اللجوء إلى التدابير التأديبية العنيفة؛**

(و) **تعزيز التعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، من قبيل كيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج ذات المنحى الأسري؛**

(ز) **تقديم الدعم في تطوير وتقييم ورصد سياسات وبرامج الأسرة من أجل الاستجابة بفعالية للتحديات التي تواجهها الأسر والاستفادة من مساهمتها في التنمية.**